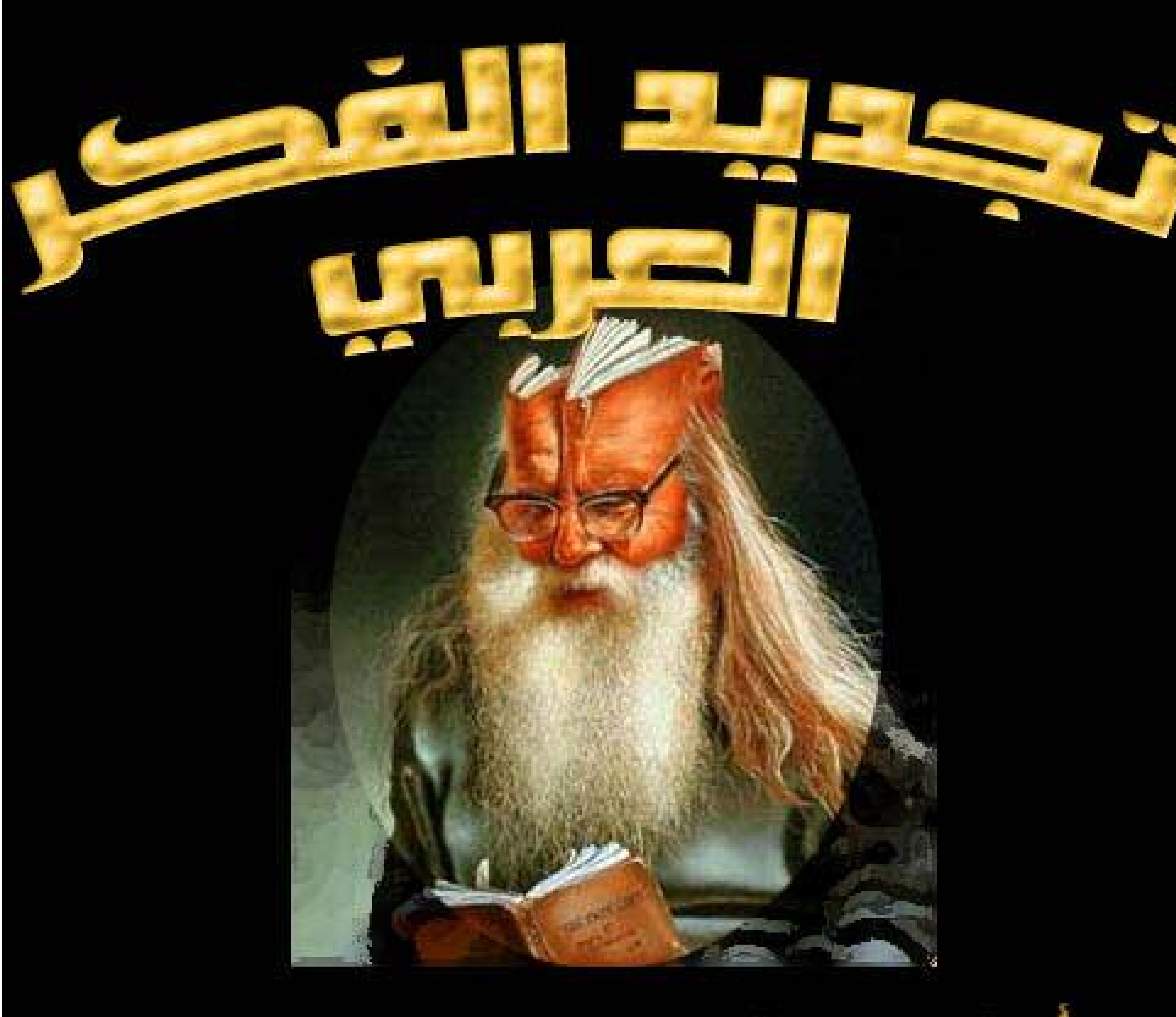
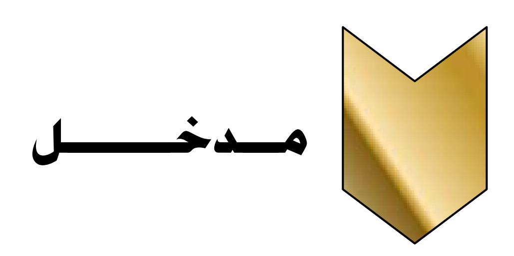
تجديد الفكر العربي



أية مرجعية؟
أي دور لمؤسسات البحث العلمي؟

حسين معلوم

المحتويات



مدخل

تجديد الفكر العربي، تجديد الفكر السياسي، تجديد الفكر القومي (و/أو: الخطاب الوحدوي)، تجديد الثقافة العربية، وغيرها.. صياغات لغوية، رغم تعدديتها وتنوعها، فإن الناظم المشترك في ما بينها جميعاً هو: "التجديد"، كفكرة تواكب انتشارها، وازدهارها، في الآونة الأخيرة، بارتباط وثيق، مع الانهيارات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالعالم منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين الفائت.

ولعل التجديد، كفكرة وكمفهوم، وإن كان جزءاً من "مناخ العصر".. وإن كان، في الوقت نفسه، يجد صداه في أوساط كثيرة في وطننا العربي.. فإن ذلك يعود، في رأينا: ليس، فقط، إلى الشعور بالأزمة والاعتراف بها؛ ولكن، أيضاً، إلى اشتداد الأزمة وانسداد الأفق التغييري الحالي في "العالم العربي"، كما على مستوى العالم أجمع.. بل، إن الملاحظة التي تنأى بنفسها عن التشديد، هنا، أن التجديد، كمحاولة للبحث في الأزمة العربية الراهنة ـ والممتدة منذ زمن ـ وكيفية الخروج منها، إنما يكتسب أهمية مركزية عبر مسألة، أساسية، تنطوي على جانبين مترابطين ومتناقضين في أن: الاعتراف شبه الكلي من التيارات الفكرية العربية المختلفة بالأزمة، من جانب.. ومن جانب آخر، عدم إمكانية هذه التيارات (المختلفة)، من تجاوز الأزمة، وإنجاز تصورات بديلة للعقائد أو النظم الفكرية أو الممارسات السياسية التي واكبت الأزمة ونتائجها.. الحالية.

ولا عجب، والحال هذه، أن يتمحور مفهوم التجديد حول "الفكر"، ذاته، وأن ينصب مجاله على الأبعاد "الثقافية"، بشكل يكاد ينحي جانباً أبعاداً أخرى، لا تقل أهمية، مثل: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. ربما، لأن أشكال التغيير أصبحت تدور في فلك "اللحاق"

بالحضارة "الغربية (ليبرالية الأصل، ورأسمالية الطابع)، عبر إجراء إصلاحات في النظم السياسية والاقتصادية المعتمدة حالياً.. وربما، لأن فكرة التجديد، ذاتها، تتناسب مع أفكار "الواقعية السياسية"، بما تتضمنه، هذه الأخيرة، من دعوة إلى قبول الوقائع والعمل على تعديلها.

أياً يكن الأمر، فإن الحديث عن "التجديد"، كظاهرة تتسيد الساحة الفكرية والثقافية العربية، لا يطال فقط الفكر العربي بصفة عامة، ولكن، وهذه هي الملاحظة الأهم، يكاد أن يتركز حول ضرورة تجديد الفكر القومي العربي، وخطابه الوحدوي، بشكل خاص.. سواء كان الدافع إلى هذه الضرورة "سلبياً"، كما هو حال مناهضي الفكرة القومية ومنتقديها، أو كان الدافع "إيجابياً"، كما هو حال المدافعين عنها أو القوميين الجدد.

والواقع، الذي لا مراء فيه، أن ذلك يبدو منطقياً لجهة المنزلة الخاصة التي يشغلها هذا الفكر، الفكر القومي، داخل سياق الفكر العربي، نتيجة عوامل عدة.. منها: "ارتباط" هذا الفكر، ومنذ بداياته، بحركة التحرر الوطني العربية، التي هي حركة تحرر قومي بالدرجة الأولى.. ومنها: "هيمنة" هذا الفكر طوال عقود، امتدت حتى السبعينات، على مجمل الحركة الفكرية في البلدان العربية، وكانت الأحزاب (ماركسية أو ليبرالية)، تقر بالسيادة لمجموع الأهداف والأولويات السياسية التي قدمها الفكر القومي، وخطابه الوحدوي؛ بل، أنها حاولت، بشكل أو بآخر، تكييف رؤاها السياسية والنظرية مع صياغات هذا الفكر وخطابه، وشعاراته.

بيد أن مقاربتنا، هنا، وإن كانت تلتقي مع ما هو مطروح في شأن ضرورة تجديد الفكر القومي، لكنها، في الوقت نفسه، تعتمد مقياساً في هذا الشأن، هو: ضرورة "إنجاز تعديلات أساسية على الجهاز المفهومي للفكر (القومي)، والخطاب (الوحدوي)، تمكنه من استيعاب التحديات الجديدة التي تفرضها كافة ظروف وملابسات المرحلة التي نعايشها جميعاً.. في الراهن".

في ما يعنيه، يعني ذلك: أن التعديل المطلوب لابد وأن يتركز على نقطتين رئيستين، من حيث كونهما محور الجهاز المفهومي لهذا الفكر.. الأولى، القومية، بما هي استحضار للعناصر الموضوعية في التاريخ العربي، أي: بما يشكل عناصر الخصوصية (العربية) التي تتيح بناء الشخصية العربية، ويؤكد حضورها من جهة، وتمايزها عن "الآخر" من جهة أخرى.. والثانية، التعبير السياسي عن هذه الذات الخصوصية، أي: مفهوم "التوحد العربي"، الذي تأسس، بالإضافة إلى ما سبق، على عناصر الجغرافيا السياسية وما أنتجته من وحدة تاريخية، وما تنتجه، وسوف تنتجه، من وحدة لـ "الحاضر" ولـ "المستقبل"..

في هذا الإطار.. يمكن أن تتشكل مقاربتنا عبر زوايا ثلاث رئيسة:

ـ الفكر القومي العربي.. عوامل الأزمة.

ـ تجديد الخطاب الوحدوي.. أية مرجعية(؟!).

ـ مؤسسات البحث العلمي.. أي دور(؟!).

أولاً: الفكر القومي العربي.. عوامل الأزمة

لعل أول ما يطالعنا عند الحديث عن الفكر القومي، وخطابه الوحدوي، هو التساؤل المتمحور حول انحسار الموجة العروبية بخصوص موضوع القومية.. إنه ذلك التساؤل القائل: لماذا انتهت الفكرة القومية إلى فكرة نخبوية(؟!).. ولماذا انتهى المشروع القومي، من مشروع الدولة القومية الموحدة، إلى مشروع دولة قطرية لا تحتفظ من القومية إلا بتواجدها السياسي، ضمن حيز الجغرافيا العربي(؟!).

قطعاً، ينطلق التساؤل من فرضية الإقرار بشرعية الفكرة القومية، وبالحاجة إليها، تاريخياً.. بيد أننا لا نروم من إثارته، هنا، تعداد أسباب (داخلية وخارجية، عربية وغير عربية)، ساهم في تعدادها الكثيرون، حول الانحسار إياه، بقدر ما نتغيا وضع اليد على النقطة المحورية في الأزمة الراهنة، التي تطال الفكر القومي العربي ذاته.

الجواب الذي نغامر بسوقه في هذا المعرض، هو أن "الفكرة"، أو بالأصح: "النظرة"، القومية (العربية)، التي ازدهرت في الخمسينات والستينات، لم يكن ممكناً أن تبدأ في التراجع منذ الثمانينات من القرن نفسه، لولا أنها كانت قد عاشت زمنها، ولم تعد قادرة على تقديم أي إنجاز ذي معنى وقيمة، في هذا "العالم"، الذي نعاصره الآن..

صحيح، أن هذه "الفكرة/النظرة"، كانت قد استطاعت إنجاز الشق الخاص بـ "تأكيد وترسيخ هوية وطنية ومرجعية ثقافية"، هي الأساس الضروري لبناء ذاتية جماعية، أي: لتحويل المجتمعات إلى فاعل أو فواعل

تاريخية.. وصحيح، أيضاً، أنها تمكنت من تحقيق مهام أساسية بجدول أعمال تاريخية القرن العشرين (مثل: برنامج تحرر البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، وإعدادها للدخول في منظومة القوى الدولية).. إلا أنه، إضافة إلى هذا وذاك، يبقى من الصحيح، أنها، الآن، في وقت لم يعد ينفع فيه النفخ في وحدة اللغة والأصول، ولم تعد قادرة على تحقيق الوحدة؛ بل، لم تعد ضرورية لتأكيد الانتماء لجماعة وتاريخ وحضارة بعد أن تبلورت الهوية العربية.

أضف إلى ذلك، إذا أردنا الاسترسال، أن مشروع توحيد جهود المجتمعات أو الشعوب العربية، كلها أو بعض منها، في دولة موحدة، لم يعد بحاجة إلى تضخيم لا ضرورة له للأصول المتماثلة، أي: إلى النوع القديم من التعبئة العقائدية والسياسية.. إذ، صار من الممكن تحقيقه بمجهودات معنوية ومادية أقل وبكلف أرخص كثيراً، خاصة إذا لاحظنا: أن فلسفة التجمع الإقليمي السائدة اليوم، في مناطق كثيرة من العالم، تعتمد بشكل أكبر معايير وشروط الممارسة القانونية والبحث المشترك عن المصالح المشتركة.

هذا، ربما، يفسر العلامة الفارقة التي تبدو بوضوح على الساحة العربية.. فلم يكن "العرب" في أي حقبة سابقة أكثر اقناعاً بضرورة التكتل العربي مما هم عليه اليوم؛ بحيث يمكن القول: "أن التكتل العربي لم يعد عقيدة نخبة سياسية، ولكن دائرة إجماع بين الأغلبية الساحقة، سواء تعلق الأمر برسميين أو بمواطنين عاديين".. ذلك، رغم انحسار الموجة العروبية بخصوص موضوع القومية.

هنا نجد أنفسنا، مباشرة، أمام النقطة المحورية في الأزمة الراهنة، تلك التي تمثل "الأصل" في كبوة الفكرة القومية، والتجربة السياسية التي قامت على قاعدتها.. إنها النقطة التي يتقاطع عندها عاملين اثنين: أحدهما "موضوعي"، والآخر "ذاتي".

ـــ العامل "الموضوعي".. ويتمثل في تغير "جدول الأعمال التاريخي"، تحت تأثير تبدل الأوضاع الدولية، وما ساهم به هذا التغير في ظهور مشكلات وتحديات جديدة، لم تكن تعرفها المجتمعات في الفترة

السابقة، ولا طاقة لـ "النظرية، القومية، التقليدية"، في معالجتها من منظوراتها الخاصة..

وفي ما يبدو، فقد ساعد "التغير.. التاريخي"، ذاك، في "تظهير" عجز الأطر الفكرية والسياسية والاقتصادية، التي طورتها حقبة "الحداثة"، الماضية، ذات الطابع الوطني والقومي والصناعي، عن الرد على متطلبات عملية تمدين المجتمعات الكبرى ذات "الطابع العالمي"، بمعنى: التي يزداد انفتاحها عالمياً.. والمقصود من "العجز"، هو التناقض الذي لا يكف عن التفاقم، بين مطالب التمدين، أي: الاندماج في نمط "الحضارة"، الحديث، وبين عجز الأنماط التقليدية للحداثة الصناعية والوطنية عن تلبيتها.

ولعل ما دفع هذا التناقض إلى حده الأقصى، هي التحديات التي ولدتها الثورة العلمية والتقانية الجارية.. فهذه الأخيرة، وهنا جوهر التحديات التي ولدتها، قد كسرت التوازنات المحلية والدولية القديمة، عندما قوضت كافة الجهود الماضية التي قامت بها أغلب شعوب العالم للإلتحاق بالثورة الصناعية، وأفقدت القسم الأعظم منها القدرة على التحكم في مصيرها، بل على تحديد غايات وأهداف ممكنة للجهد "الجماعي"، وتركتها معلقة في الفراغ "بين بنية تقليدية بالية وحداثة غير منجزة".

ـ **العامل "الذاتي"..** ويتمثل في إنجاز الحركة القومية العربية جزءاً مهماً من جدول الأعمال القومي، كما تبلور في مفهوم "الهوية العربية"، وإخفاقها في تحقيق أجزاء عديدة أخرى..

ودون ما الغوص في تعداد الإخفاقات التي واجهت الحركة القومية، كحركة سياسية تحولت معها الفكرة القومية إلى مشروع مترجم مادياً، نكتفي بذكر مثالين اثنين:

الأول، أنه نتيجة الإمعان المتزايد في الإنشغال بمسألة الصورة الخارجية للكيان القومي الموحد، أعرض الخطاب الفكري ـ والمشروع السياسي ـ القومي الوحدوي، عن التفكير في مسائل الحرية

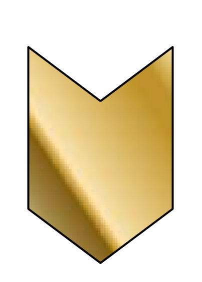
والديموقراطية (بوصفها أساسات لا محيد عنها للتقدم)، إلى الدرجة التي أشاع معها الانطباع بأنه يجافيها من حيث المبدأ..

الثاني، أن تحول الفكرة القومية إلى حركة سياسية، على نحو مبكر، ودون ما تبلور حقيقي لبنائها النظري، عاد عليها بنتائج عكسية؛ إذ أنتج عوائق جديدة أمام "تحول المشروع القومي إلى دولة موحدة"، بل دفع الخطاب "الوحدوي"، دفعاً، إلى أن يصبح خطاباً منصرفاً عن وظيفة توجيه الممارسة، ومنصرفاً، في الوقت نفسه، إلى التماس الشرعية لها (لـ "الممارسة")، أياً تكون طبيعتها.

وفي ما يبدو، هكذا، فإن هذين المثالين، من بين عدد يفيض عن حاجتنا في الاستدلال، يلخصان مأزق "النظرة"، القومية، ذاتياً، من حيث هي عقيدة، أي: جدول أعمال تاريخي واختيار أولويات، ومن حيث هي "نظام"، أو: مجموعة من المصالح الاجتماعية المشكلة لتحالف والمثبتة لسلطة دولة.

في هذا السياق، سياق التقاطع بين "الموضوعي"، و"الذاتي"، لجهة تراجع الفكرة القومية إلى فكرة نخبوية، وانتهاء المشروع القومي إلى محض مشروع قطري ذي غطاء ـ شعاراتي ـ قومي، في أحسن الأحوال، يغني عن البيان أن نلاحظ بأي درجة من السرعة والسهولة تخلت تلك الفكرة اليوم عن جدول أعمالها السابق، كي لا تبقى منها إلا المرجعية الرمزية للسياسة الوطنية، التي طبعت الحقبة القومية.

بيد أننا نسارع إلى التأكيد، هنا، على أن ما وصلنا إليه (التخلي إياه)، ليس مصدره العقيدة أو الفلسفة القومية، وهو لا يرتبط أي ارتباط بضرورة منطقية تمليها طروحات هذه العقيدة، أو ـ حتى ـ الأهداف التي رسمتها لنفسها (وهذا منطقياً، من نافل القول)؛ بل، أنه نتيجة تجاوزها التاريخي، وعدم قدرة القائمين عليها، بسبب إغلاقهم أبواب النقد الذاتي ورفضهم الإنصات إلى نبضات القوى الاجتماعية "الأخرى"، وإلى "العصر"، على تطويرها بما يتماشى مع التغير الحاصل في "جدول الأعمال التاريخي"، خلال العقدين الأخيرين.



ثانيًا: تجديد الخطاب الوحدوي.. أية مرجعية(؟!)

النتيجة التي وصلنا إليها، تواً، ليست محصلة للأبعاد المستندة إلى العامل الموضوعي وحده؛ ولكن، أيضاً، لطبيعة استجابتنا لهذه الأبعاد وتأثيراتها.. إذ، كما يبدو بوضوح، كانت استجابتنا ضعيفة في الحالتين: حالة التعامل مع "قائمة أعمال جديدة"، وحالة التفاعل مع "الحاجات الاجتماعية الجديدة"، الناشئة.

في ما يعنيه، يعني ذلك: أن التجربة التاريخية الراهنة لـ "تغير المناخ العقائدي"، أو بالأحرى: لـ "تغير جدول الأعمال التاريخي"، تثبت أن تحولاً عميقاً نمر به نحن، وغيرنا، في التوجهات والمطالب النفسية والفكرية والسياسية.

ولأن "الفكرة ابنة واقعها الاجتماعي"، ولأن "كل عصر فيه مجال للممكن التفكير فيه، ومجال آخر لما يصعب - وربما يستحيل - التفكير فيه"، فإن الأمر الحاسم، هو مدى إدراكنا العميق، بالضرورة، لطبيعة التحديات المطروحة: المهمات التي تتطلبها المرحلة التي نعايشها، وما يرتبط بها من "تنمية" ـ جدية - للقدرات النظرية والمادية، الرسمية وغير الرسمية، لتحقيق هذه المهمات وإنجازها.

ولعل ذلك يتطلب، على عكس ما هو شائع في تفاعلات ساحة الفكر والسياسة العربيين، أن نتجاوز بـ "المرجعية المستقبلية" ـ تلك - "المرجعية الماضوية".. ولعله يتطلب، أيضاً، محاولة، لا محيد عنها، في إعادة النظر الشاملة لمجمل المعمار الفكري والسياسي الذي ارتكز عليه الفكر العربي، بوجه عام، والفكر القومي العربي، وخطابه الوحدوي، على

وجه الخصوص، لتأهيله مجدداً لحمل مشروع نهضوي قادر على مواجهة "المناخ العالمي الجديد"، وما ينطوي عليه من إشكاليات تطرحها "العولمة"، كمرحلة تفيض بالتحديات.

بعبارة أخرى، بما أننا لسنا ـ نظرياً ـ في حاجة إلى انتظار المستقبل، ذلك "الغائب من الزمن القادم بعد حين"، لنتعرف على طبيعة معالمه وتحدياته، بعد أن أصبحت مؤشراته وملامحه ـ فعلياً ـ بين أيدينا؛ لذا، نستطيع، من الآن، التعرف على بعض إشكالياته، وبخاصة تلك التي يمكن أن تؤثر على العرب، من منظور "مستقبل" ـهم، وعبر إطار الحديث الدائر حول: تجديد وتعميق الفكر ومتطلباته المفهومية.

عديدة هي، هذه، الإشكاليات.. بيد أننا نود أن نسوق ثلاث منها، كأمثلة، على هيئة رؤوس أقلام تشير أكثر ما تبرهن على ما نود أن نقوله..

أولاً: هناك الإشكالية المتعلقة بـ "كيفية" إدراك المضامين التاريخية والثقل التوجهي "الجغرافي ـ السياسي"، والنسق العام للقيم المعيارية، وكذا آفاق التجليات، والتداعيات المتقاطعة، والمتضمنة كلها في ظاهرة "العولمة".. التي نعايشها في الراهن.

ولعل الملاحظ، هنا، أن ما تشير إليه سجالات الفكر العربي من منحى للتفكير، يستدعي الانتباه، وربما القلق، خصوصاً وأنه (= الفكر)، ينزع إلى تجريد ظاهرة العولمة من سياقها التاريخي والموضوعي؛ بل، وتصويرها على أنها ـ مجرد ـ امتداد للهيمنة الأمريكية، أو أنها ـ محض ـ مؤامرة خارجية على شعوب البلدان "النامية"، ومنها البلدان العربية.

إزاء هذه الصورة الدالة على منحى التفكير ومضمونه، أو قل: إزاء الكيفية التي بها تشكلت، وما تزال، "العولمة في المخيال العربي"، والتي تشير بجلاء إلى "العجز" المشار إليه، لم يستطع الفكر العربي، ومن ضمنه الفكر القومي، أن يقدم ـ حتى الآن ـ إجابات شافية حول نقاط أساسية عدة.

من هذه النقاط: هل العولمة آلية من آليات نظام دولي جديد، أم: أنها تغير موضوعي (في نمط الإنتاج الرأسمالي)، ساهم في بروز "مناخ عالمي جديد"، نعاصر ملامحه، راهناً، في هذه المرحلة(؟!).. ومنها: هل العولمة تمثل إفرازاً من إفرازات الثورة العلمية والتقانية الجارية، أم: أن هذه الثورة شرط ضروري ـ ولكن غير كاف ـ لتحقق العولمة وتقدمها وتسارعها(؟!).

ويعود السبب الرئيس، لعدم تقديم الإجابات المطلوبة، في نظرنا، إلى أن النخب المثقفة التي قادت الحركة الوطنية، والقومية، والعمل السياسي، في معظم أرجاء الوطن العربي، كانت قد عاشت ومارست، بإعجاب، معظم تطورات "عصرها"، وهو الوضع الذي لا يتوافر الآن بالنسبة نفسها في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، الراهن..

بل، لا نغالي إذا قلنا: أن قدراً لا بأس به من تلك النخب، وتوابعها، "أصبحت خارج السياق". فهي، وقد صارت على أبواب عصر جديد، تجد نفسها بعيدة عن روح الثورة العلمية والتقانية وجوهرها وعقائدها.. وكذا، الإشكاليات التي تطرحها، عبر ثلاثية أبعادها، التي يمثل كل منها، في حد ذاته، "ثورة" (الاتصالات، والمعلومات، والمرئيات).

ثانياً: هناك، أيضاً، الإشكالية الخاصة بكل من الهوية والدين..

فمن جهة، تتعرض الهوية القومية ـ منذ حين ـ إلى التعديل، وأصبح التعريف بالعربي "لا يفي بالمطلوب"، بعد أن أمست الهوية الوطنية، أو القطرية، تحل تدريجياً محل الهوية القومية، وبعد أن كانت هذه الأخيرة قد شكلت نقطة الارتكاز للمشروع السياسي العربي. والحال، أن تمايزات عائدة إلى التشكيل "الجغرافي ـ الاجتماعي"، أصبحت ضرورية لاستكمال تحديد الهوية، هوية الإنسان "العربي".. هذه التمايزات، وإن كانت تمس التاريخ "الماضي"، لكنها تعدل في النظرة إلى "الآتي"، إلى "المستقبل": الذي ترتسم حدوده في "انتماءات"، أكثر خصوصية (تمايزات القطرية الجغرافية العربية)، وأعلى عمومية (تحولات الانفتاح الاجتماعي العولمي).

مـن جهـة أخـرى، تتعـرض الهويـة الإسـلامية، العربيـة تحديـداً، إلى نـوع مـن المقارنـة الخاصـة بـصورة، أو حالـة، "النمـوذج الآسـيوي"، النـاجح، ولكـن الـضاغط، في الوقـت نفـسه، علـى العقـل و"النفـسية"، العربيـة.. فالنهـضة الـتي يقـدمها هـذا النمـوذج لم تحـدث فقـط في مجتمعـات أغلبـها لم يكـن قـد مـارس بعـد الليبراليـة الـسياسية، ولم يـشيد مؤسـسات ديموقراطيـة علـى "الـنمط الغـربي"؛ ولم تحـدث، وحـسب، في ظـل التمـسك بمنظومـة القـيم الاجتماعيـة والأخلاقيـة الـسائدة والموروثـة، ومـن دون المـساس الجـذري بهـا؛ ولكـن، إضـافة إلى هـذا وذاك، قامـت، وهـذا هـو الأهـم، في دول يـدين بعـضها بالإسـلام، فأضـعفت ـ بالتـالي ـ حجـة أولئـك البعض من العـرب الـذين دأبـوا علـى الـربط بـين التخلـف الحـضاري وتعـاظم دور الدين (= الإسلام)، في المجتمع..

الأخطـر مـن ذلـك، والأبعـد أثـراً، أن الفكـر الإسـلامي الآسـيوي، عـبر نـشاطه الناقـد الآن لحـال الفكـر الإسـلامي العـربي، أي: الفكـر الـصادر عـن جماعـات وتيـارات عربيـة، يتعـاظم دوره المـؤثر والمتغلغـل في الـساحة الإسلامية العربية.

هنـا تكمـن الإشـكالية، خاصـة إذا لاحظنـا: أن التـاريخ الـسياسي والفقهـي للإسـلام، كـان قـد عـرف مراحـل كـثيرة لعـب فيهـا الفكـر الإسـلامي الآسـيوي الـدور الأسـاس في توجيـه حركـة الإسـلام، وبالتحديـد في مـساراتها الـسياسية.. فمـا بالنـا بالإمكانيـات المتاحـة لـه حاليـاً، للعـب هـذا الـدور، في ظـل ثـورات الاتـصالات والمعلومـات والمرئيـات، وفي إطـار التـأثير المتعاظم للعمالة الآسيوية (في منطقة الخليج خصوصاً).

مـن جهـة أخـيرة، يتعـرض الـدين إلى الاسـتخدام كـأداة مـن أدوات تـسريع مسيرة العولمة، أو تحققهـا.. والمثـال البـارز، هنـا، هـو حملـة القـوى الأمريكيـة ضـد دول وبلـدان متعـددة بحجـة: "عـدم احتـرام الأديـان". والحـال، أن الاقتنـاع بالعلاقـة بـين الرأسماليـة ومـذاهب دينيـة معينـة، مـا تـزال راسـخة لـدى منظـري الرأسماليـة والديموقراطيـة في الغـرب، بـل، وتجـدد هـذا الاقتنـاع ليـصبح أحـد أهـم أدوات دعـم مـسيرة العولمـة وتـسريعها (مـن منظـور الطـرف الأقـوى في ظـل "المنـاخ.. الجديـد").. ومـن ثم، يبـدو أن المجتمعـات العربيـة، وغـير العربيـة، سـوف تـشهد تـصعيداً أمريكيـاً في حملـة "حريـة

الأديان"، ربما أكثر من ما نراه في الراهن: الذي يمثل، في اعتقادنا، مجرد مقدمة في اتجاه: "السماح بحرية الأجانب في ممارسة التبشير لصالح كنائس غربية تنمي الروح والمبادرات الفردية".

ثالثاً: هناك، كذلك، الإشكالية التي تتمحور حول المنحنى الانقلابي الذي اتخذه مسار الصراع بين "العرب.. وإسرائيل"، وخصوصاً خلال السنوات الماضية من عقد التسعينات الفائت، أي: الفترة الزمنية التي أعقبت مؤتمر مدريد، وما شهدته من أحداث مثلت نقاط انقلابية على مسار الصراع..

وفي ما يبدو، فإن هذا الصراع - رغم منحاه الانقلابي، الراهن، ومحاولات تسويته القائمة على قدم وساق، أمريكية، في هذه المرحلة - يأتي ضمن الصراعات (.. والتحديات)، التي سوف تستمر، أو سوف تؤجل بالأحرى، إلى عقود قادمة من القرن الحادي والعشرين الراهن.

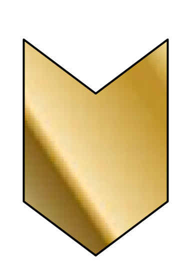
بيد أن الملاحظة التي نود أن نسوق، هنا، هي ما يمكن أن يسفر عنه "الصراع في الداخل الإسرائيلي"، من نتائج، على العرب أن يتحسبوا لها، ولما تمثله، وسوف تمثله، من تحديات..

وتتبدى هذه الملاحظة بشكل أكثر وضوحاً، إذا أدركنا أن الصراع (إياه)، يدور ويتركز حول السياسة الخارجية الإسرائيلية: فالقوى الرأسمالية "الحداثية"، والفئات الاجتماعية المرتبطة بها، تبحث عن مجال استثماري في شرق أوسط جديد، يجعلها محطة ترانزيت لعملية العولمة (الاقتصادية)، الجارية في عالمنا.. في حين يبحث اليمين "القومي - الديني"، عن علاقة مع الغرب تقصي المحيط العربي منها، لجهة تطور إسرائيل بجوهر يهودي وشكل ديموقراطي خلف جدار حديدي في "ابارتهيد"، الفصل الديموغرافي مع الفلسطينيين (وقد كان هذا شعار اليسار الصهيوني)، وسلام مع العرب قائم على الردع وليس على "أوهام الشرق الأوسط الجديد".. وربما هذا ما يفسر جوهر ما هو حاصل الآن من ظروف وملابسات تمر بها عملية التسوية.

هذه الإشكاليات الثلاث، تمثل - في الحد الأدنى - بعض من ملامح التحديات المستقبلية، التي سوف يواجهها العرب والفكر العربي بصفة عامة، والخطاب الوحدوي العربي على وجه خاص.. بل، لا نغالي إذا قلنا: أن قدرة هذه الأخير (= الخطاب الوحدوي)، على التجدد، إنما تتوقف على الكيفية التي سوف يتعامل بها مع تلك "الإشكاليات - التحديات"، وغيرها.

ومع الاعتراف بالمنزلة "الخاصة"، و"الموضوعية"، التي ما يزال يحتلها الخطاب الوحدوي ضمن إطار الفكر العربي.. ومع الإقرار بأن الفكر الوحدوي - أو أي فكر أخر - لن يتجدد، دون تجدد قضاياه.. فإن قراءة "الحاضر"، العربي، من منظور "استشراف مستقبل هذا الوطن"، لابد أن تعتمد تنظيم الأفكار حول أسس أخرى ومناهج بديلة للتفكير، تستفيد من الثورة المعرفية الحالية، وتأخذ بالاعتبار التعديلات السياسية التي طرأت على العلاقات الدولية، والتغيرات النوعية التي عدلت الأنظمة الفكرية والقيمية.

وهذا يرتب، في رؤيتنا، نظرة جديدة في الأسس التي بنى عليها الخطاب الوحدوي: القومية ومضامينها وحدودها، الوحدة وآفاقها المستقبلية.. وبالتالي، يرتب نظرة جديدة في الأولويات الاجتماعية والسياسية التي بدأت تلح على المجتمعات العربية، وخاصة تلك التي أخذت تشق طريقها إلى داخل أنظمة القيم العربية.



ثالثاً: مؤسسات البحث العلمي.. أي دور(؟!)

ما وصلنا إليه، في هذا السياق، يضع اليد على "المطلوب"، أي: على الأمر المهم والحاسم الذي ـ يمكن أن ـ يفتح أمام العرب باب المشاركة الفاعلة في الحياة الدولية، وبالمستوى الذي يليق بحجم "العالم العربي"، ونصيبه من الخيرات الإنسانية، المادية والمعنوية.. إذ ليس المطلوب، اليوم، السعي إلى إنقاذ تراث الماضي، فقط؛ ولكن، وهذا هو الأهم، بناء رأسمال المستقبل.. ورأسمال المستقبل، هو تحصيل الوسائل النظرية والعملية التي تحتاجها المجتمعات العربية، من أجل ضمان اندراجها في الحركة العالمية والحضارية الراهنة، وتجنب الوقوع في الهامشية (أو الأهرمة).

هذا، وإن كان يفترض قدرة على التفكير الموضوعي في ما وراء "العقيدة الموجهة" (الأيديولوجيا)، وأبعد من نقدها.. وإن كان يفترض، في الوقت نفسه، التمييز بين دور العقيدة (الموجهة)، ودور المعرفة الموضوعية بالواقع "الوطني"، والعالمي، في تحديد طبيعة السياسات العملية المطلوبة.. فإنه، إضافة إلى هذا وذاك، يشير إلى المهمة الأساسية الآن، تلك التي تتجاوز قدرات الأفراد إلى تكامل جهود مؤسسات البحث العلمي العربية..

إنها تلك (المهمة)، التي تتمثل في: "إعادة قراءة الحاضر العربي، من منظور استشراف مستقبل هذا الوطن"، أي: إعادة تحديد مرجعية هذه القراءة، "مرجعية مستقبلية"، بدلاً من ـ السائدة حالياً ـ تلك، "المرجعية الماضوية".

ذلك هو الدور المنوط بمؤسسات البحث العلمي العربية، ومن ضمنها الجامعات: ليس، فقط، لجهة تجديد (أو: تعميق)، الخطاب الوحدوي، ولكن، أيضاً، لجهة إنجاز المهمة المطلوبة ومتطلباتها.

بيد أن هذا الدور، من أجل إنجاز المهمة، إياها، يصطدم بالعديد من الصعوبات، التي يتوقف على تجاوزها تفعيل الدور وإنجاز المهمة.. ولعل هذه الصعوبات تنبع من نوعية المهمة ذاتها: "قراءة الحاضر عبر استشراف المستقبل".. ولعل بعض الملاحظات يكون مساعداً على رسم ملامح صورة التعامل مع المستقبل، أو قل: صعوبات استشراف المستقبل..

الملاحظة الأولى: من المعروف أن العالم قد مر بمرحلة يطلق عليها مرحلة "الإطلاقية النيوتونية"، (نسبة إلى نيوتن)، وهي بمثابة نسق كامل في كيفية تحليل العالم وتفسيره، من كافة جوانبه. هذا النسق، النيوتوني، الإطلاقي، الكوني، يتسم بالشمول وبإطلاقية الحكم بدرجة كبيرة، وهو ما ميز بدايات العصر الصناعي في أوروبا، ذلك الذي قام على أساس ميكانيكي.. وقد ظل هذا النسق سائداً، حتى جاء "أينشتين"، بنسبيته الشهيرة، تلك التي حولت المجرى فجعلته قائماً على نسق متكامل (آخر) في رؤية وتفسير العالم، مغاير لسابقه ومفند له.. ومن ثم، أصبح لنسبية النظر والتفسير، دورها المتجلي بوضوح في كافة ميادين العالم الحديث، بل والحياة بأكملها؛ وأصبحت العلمية مقترنة بالنسبية، وأصبح كل من يدعي امتلاك الحقيقة المطلقة، مجرد واهم ذي فكر غير سوي.

في الراهن، يمر مفهوم النسبية بتحول ينزع إلى الإفراط، ليصبح لدينا ما يمكن أن نطلق عليه: "النسبية المفرطة".. يحدث ذلك نتيجة الفيض المعلوماتي، حيث تصبح وفرة المعلومات عند درجة بعينها، عاملاً من عوامل الفوضى أو الحيرة، إلى الدرجة التي يصير معها القول الفصل، بصحة أو خطأ سلوك، أو قرار، أو ظاهرة ما، أمراً عسيراً..

وفي جملة، لقد تجاوز العالم الإطلاقية، التي تعتمد "إما هذا وإما ذاك"، في حكم كلي شامل؛ كذلك، تجاوز مرحلة النسبية، حيث تعدد

الآراء والرؤى المنضبطة؛ ليلج، في الراهن والمستقبل - بدرجة أكبر - عبر مرحلة الإفراط في النسبية، حيث تتعدد المصادر، والأحكام، والزوايا، والرؤى، والثقافات.. إلخ، إلى حد مذهل، على نطاق عالمي في عصر المعلومات.. وهنا يكمن أحد أهم التحديات المستقبلية.

الملاحظة الثانية: أن العالم ينتقل، الآن، إلى مرحلة يفقد خلالها "مفهوم الحدود الفاصلة"، نفس دلالته التقليدية السابقة، وهو ما يمكن رصده على عدة مستويات، نظرية واقعية.. فمثل ما هناك تلاش متنام للحدود الفاصلة بين العديد من الحقائق ذات الحدود الثابتة، والمستقرة؛ هناك تلاش متنام لحدود الجغرافيا التقليدية.. أيضاً، هناك تلاش متنام لحدود الأعمار وما يرتبط بها من خبرات ومعيار للتفوق (أصبح بإمكان الأصغر سناً، في ظل نظم المعلومات الحديثة والتقانة المتطورة، التفوق على الأكبر سناً في نفس المجال، نتيجة تجدد العلوم كيفياً في مدى زمني محدود).. هذا، ناهيك عن التلاشي المتنامي في الحدود الفاصلة بين النظريات المختلفة والمجالات العلمية بدرجات ملحوظة.

بعبارة أخرى، بعد أن انتقل العالم عبر تاريخه من عصر "العالم الشامل"، الذي كان يجمع بين الطب والفلك والفلسفة والجغرافيا، إلى عصر "العالم المتخصص"، في فرع دقيق بعينه.. ينتقل الآن - في الراهن، ومستقبلاً بدرجة أكبر - إلى عصر العالم والمفكر متعدد الانتماءات العلمية والمعرفية بشكل عام، والذي يقع مجاله على حدود العيد من العلوم والمداخل.

ويمكن القول: أننا ننتقل من عصر "النموذج الصرف"، إلى عصر "النماذج المتمازجة".. وهنا، تكمن واحدة من إشكاليات المستقبل، أو بالأحرى: إشكاليات القدرة على "استشراف المستقبل".

هاتان الملاحظتان، ضمن العديد من الملاحظات غيرهما، تؤكد على أن الوعي بطبيعة المرحلة التي نعايشها، كمرحلة انقطاع وتمايز في تاريخ البشرية، يمنحنا قدراً أكبر من التفكير الإيجابي تجاه المستقبل، وتجاه إعادة تحديد مرجعيتنا، كمرجعية - لابد أن تكون - "مستقبلية"؛ بل، وتجاه

كيفية التعامل، والتفاعل، مع تغير "جدول الأعمال التاريخي"، بالشكل الذي نراه الآن..

وبالتالي، فهناك أهمية قصوى للتركيز على عناصر "الفاعلية"، بدلاً من تشتيت الجهود على مدى طيف واسع من العناصر التقليدية، التي تحولت راهناً ـ ودون ما مبالغة ـ إلى عناصر "لا منتجة".

وماذا بعد(؟!)

وبعد.. فإن المثال، مجرد المثال، الأكثر وضوحاً، ودلالة، على قولنا الأخير هذا، أن "الاتحاد العربي"، يكسب أكثر لو استند إلى منظور الاندماج الإقليمي، القائم على تعظيم المنافع والمصالح المشتركة، في عالم متغير يتجه نحو إلغاء الحدود القومية (أو: التقليل من آثارها، في الحد الأدنى).. يكسب أكثر، مما لو استند إلى فكرة الوفاء (التقليدية)، للأصول والمشارب والثقافة والاعتقادات المشتركة..

من هذا المنظور، فإن الاندماج الاقتصادي، ثم السياسي، بين البلدان العربية، وهو خيار ممكن التحقيق بين عدد منها على الأقل، يساعد على خلق دينامية تنمية عربية جديدة من خلال: القضاء على الشعور بضرورة تعبئة طاقات نفسية وفكرية وسياسية كبيرة من أجل توحيد الشعوب العربية، أو بعض منها، في دولة واحدة، هذا من جهة.. ومن جهة أخرى، تجاوز العقبات والحساسيات والمخاوف التي تثيرها عند البعض فكرة الانتماء لأمة أو دولة، واحدة، بما يعنيه من الاشتراك في ملكية "ثروة واحدة".

مصادر البحث

(1) برهان غليون، "هل يسهم تجديد الفكر القومي في بلورة مشروع نهضة عربية جديدة؟"، **الطريق**، العدد 6، السنة 56 (نوفمبر-ديسمبر/تشرين2-كانون1، 1997).

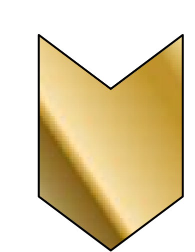
(2) جميل مطر، "المسألة العربية بين قرنين"، **المستقبل العربي**، العدد 23 (أبريل/نيسان، 1998).

(3) حسين معلوم، "قراءة نقدية في أطروحة: فلسطين قضية العرب المركزية"، **الطريق**، العدد 1، السنة 57 (يناير-فبراير/كانون2-شباط، 1998).. و: "التسوية في الفكر السياسي العربي: قراءة تحليلية في أراء نخبة عربية"، **المستقبل العربي**، العدد 227 (يناير/كانون2، 1998).. و: "الحركة التقدمية العربية: إعادة بناء المستقبل"، في: عبد الغفار شكر [تحرير]، **اليسار العربي وقضايا المستقبل** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998).. و: "الفكر الوحدوي العربي، وتغير جدول الأعمال التاريخي"، **الحياة** (لندن: 20 يوليو/تموز، 1998).. و: "تجديد الفكر العربي، أية مرجعية؟!"، **الحياة** (لندن: 25 أغسطس/آب، 1998).. و: "مرتكزات الرؤية القومية عند ساطع الحصري.. جدلية الفكر/الواقع"، في: أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، **ساطع الحصري: ثلاثون عاما من الرحيل**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية، بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، 1999).. و: "الأمة والقومية والدولة القومية.. قراءة نقدية في إشكالية الوحدة/التجزئة عند عصمت سيف الدولة"، بحث مقدم إلى ندوة: **من حملة مشاعل التقدم**

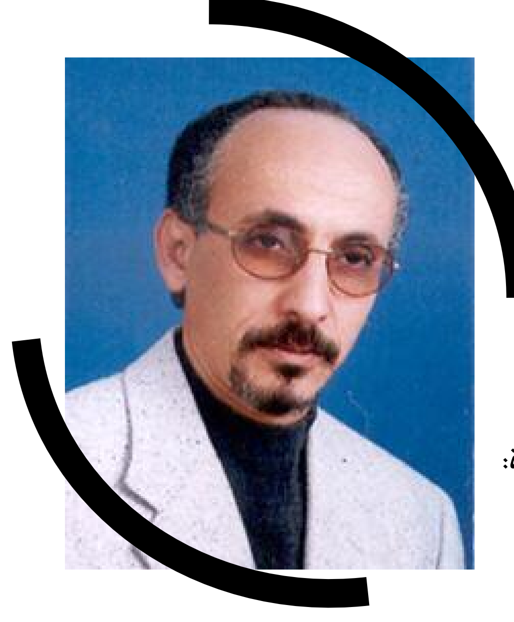
العربي.. عصمت سيف الدولة، وهي الندوة التي نظمها مركز بحوث التنمية والمستقبل (القاهرة)، بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، 2002).

(4) فهمية شرف الدين، "في قابلية الفكر القومي للتجديد والتجدد"، **الطريق**، العدد 6، السنة 56 (نوفمبر-ديسمبر/تشرين2-كانون1، 1997).

(5) محمد عبد المنعم شبل، "الدراسات المستقبلية العربية: عرض نقدي وتصورات مقترحة"، ورقة مقدمة إلى ندوة: **نحو إستراتيجية مشتركة للدراسات المستقبلية**، وهي الندوة التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة: 14-16 أبريل/نيسان، 1998).



السيرة الذاتية للكاتب
حسين معلوم



كاتب وباحث مصري.. (عضو اتحاد الكتاب المصريين).

- من مواليد القاهرة.. (في: 28 ديسمبر/كانون الأول 1957).
- حاصل على البكالوريوس في الهندسة الكهربية.. (جامعة القاهرة: كلية الهندسة، 1993).
- حاصل على الليسانس في الفلسفة.. (جامعة القاهرة: كلية الآداب، 2002).
- يدرس الآن الفلسفة.. (جامعة القاهرة: كلية الآداب، دراسات عليا).
- يعمل الآن رئيساً لتحرير "التقرير الإستراتيجي الأفريقي"، الذي يصدر مرة كل عامين عن معهد الإنماء العربي (صدر العدد الأول، في: عام 2003.. القاهرة/ طرابلس الغرب/ بيروت).

صدر له عدة كتب:

- الاقتصاد السياسي للتسوية.. دراسة في تأثير اقتصادات الطوق العربية على القرار السياسي تجاه التسوية (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002).
- [وأمين إسكندر]، عبور الهزيمة.. رؤية عربية في مقاومة مخططات التطبيع والهيمنة (دبي: دار البيان للصحافة والنشر، 1996)، ط1.. و: (بيروت: دار الملتقى للطباعة والنشر، 1997)، ط2.

ـ الليبرالية في الفكر العربي، سلسلة الثقافة القومية، الكتاب رقم 1 (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، 1992).

ـ قراءات في نقد اليسار العربي.. التجربة الحزبية العربية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991)، ط1.. و: (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1991) ط2.

والكتاب حائز على الجائزة الأولي (مناصفة) في مجال الدراسات الإنسانية، في مسابقة "د. سعاد الصباح للإبداع الفكري بين الشباب العربي" (1990).

ـ [تحرير]، القرن الأفريقي.. قراءة في جغراسية قوس الأزمة (بيروت: معهد الإنماء العربي، 2004).

له تحت الطبع:

ـ الاقتصاد السياسي للتسوية.. دراسة في تأثير وضعية الاقتصاد الإسرائيلي على مستقبل التسوية (أسيوط: جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، قيد الطبع).

ـ المصالح الأمريكية والتسوية.. دراسة في تأثير المصالح الأمريكية على الملامح المستقبلية للتسوية (القاهرة: دار ميريت، قيد الطبع)، سلسلة مساهمات فكرية.

ـ الدولة والمناخ العالمي الجديد.. سؤال المصير؟! (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سلسلة كراسات إستراتيجية، قيد الطبع).

قدم أبحاثاً، ثلاثة، في تقرير "حال الأمة 2003"، هي:

ـ التطور الديموقراطي في الشطر العربي الأفريقي: إشكاليات.. صراع الأغلبية والتنافسية المقيدة؛ و: التوجهات الليبية الجديدة: ثلاثية التكيف مع نظام القطب الواحد؛ و: الســــودان: بين تحالف صنعاء.. ومحاولات الاختراق والفدرلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، قيد الطبع).

قدم أبحاثاً في عديد من الندوات، ونشرت في كتب، منها:

ـ "ثقافة الصورة.. الرصيد المعرفي المشترك وإشكالية الهوية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي: الثقافة في القرن 21، آفاق التجديد واحتمالات التردي، وهو المؤتمر الذي نظمته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، في الفترة: 6ـ7 نوفمبر/تشرين الثاني 2000 (القاهرة: المنظمة، 2002).

ـ "الهزيمة العربية في كامب دافيد.. ومستقبل التسوية"، بحث مقدم إلى ندوة: الخطاب العربي ومقاومة التطبيع، وهي الندوة التي نظمها ملتقى الحوار العربي الديمقراطي، بالاشتراك مع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، في الفترة: 1ـ4 أغسطس/آب 2000 (بيروت: الملتقى، 2002).

ـ "الدولة والمناخ العالمي الجديد.. الطريق الثالث وإمكانية تجاوز الأزمة (؟!)"، بحث مقدم إلى ندوة: الطريق الثالث، اختيار الألفية الثالثة، وهي الندوة التي نظمها معهد الإنماء العربي (طرابلس الغرب ـ ليبيا) في الفترة: 28 فبراير/شباط ـ 2 مارس/آذار 2000، (بيروت: المعهد، 2003).

ـ "الاقتصاد السياسي للتسوية.. الوضعية الاقتصادية لبلدان الطوق العربية وتأثيرها على القرار السياسي تجاه التسوية"، بحث مقدم إلى ندوة: فلسطين والعالم العربي في القرن الحادي والعشرين، وهي الندوة التي نظمها مركز البحوث العربية (القاهرة) بالاشتراك مع صندوق القدس/مركز تحليل السياسات (واشنطن)، في الفترة: 13ـ14 مارس/آذار 2000 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003).

ـ "الأمة والقومية والدولة القومية.. قراءة نقدية في إشكالية الوحدة/التجزئة عند عصمت سيف الدولة"، بحث مقدم إلى ندوة: من حملة مشاعل التقدم

العربي.. عصمت سيف الدولة. وهي الندوة التي نظمها مركز بحوث التنمية والمستقبل (القاهرة). بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت). في الفترة: 18ـ20 أبريل/نيسان 2000 (بيروت: المركز، 2002).

قدم أبحاثا نشرت في كتب جماعية، منها:

ـ بحث حول: "مرتكزات الرؤية القومية عند ساطع الحصري.. جدلية الفكر/الواقع"، في: أحمد يوسف أحمد [وآخرون]. ساطع الحصري: ثلاثون عاما من الرحيل. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

ـ بحث حول: "التسوية في زمن العولمة.. التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي"، في عبد الباسط عبد المعطي [تحرير]. العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز البحوث العربية بالاشتراك مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ط1.. و: (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2000)، ط2.

ـ بحث حول: "التوازن واللاتوازن في معادلة التمايز/الاتصال الحضاري"، في: فخري لبيب [تحرير]. صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟!. بحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، مطبوعات التضامن 173 (القاهرة: المنظمة، 1998).

ـ بحث حول: "الحركة التقدمية العربية.. إعادة بناء المستقبل"، في: عبد الغفار شكر [تحرير]. اليسار العربي وقضايا المستقبل. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز البحوث العربية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998).

ـ بحث حول: "إلى من نتجه؟، ومع من نتحاور؟.. جيل الاستعلاء النووي الإسرائيلي"، في: أمين إسكندر [تحرير]. تحالف كوبنهاجن: قراءة نقدية في خطاب التطبيع. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها دار يافا للأبحاث والنشر (القاهرة: الدار، 1998).

• شارك في "التقرير الاستراتيجي العربي"، الذي يصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (القاهرة) خلال أعوام 1996، 1997، 1998.

• شارك في بعض "المشروعات البحثية الجماعية"، كان آخرها المشروع المقدم إلى: "جامعة عين شمس، كلية الآداب "وهو المشروع الذي حمل عنوان: "دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية السلام خلال فترة ولاية حكومة اليمين الإسرائيلية حتى عام 2000" وقدم من خلاله بحثين، حول:

ـ الاحتمالات المستقبلية للتسوية في ضوء المصالح الأمريكية الاقتصادية والاستراتيجية.

ـ الاقتصاد الإسرائيلي والاحتمالات المستقبلية لعملية التسوية.

وقد نشر التقرير الختامي للمشروع، في:

إبراهيم البحراوي [باحث رئيس]، دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية السياسية حتى عام 2000، الجزء الأول: "النتائج ـ التقارير ـ مقرري اللجان" (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب، مركز الاستشارات، 1998).

• له المئات من المقالات المنشورة في الجرائد المصرية والعربية، مثل: الأهرام (القاهرة)، الحياة (لندن)،الخليج (الإمارات)، السفير (بيروت)، الرأي العام (الكويت).. وغيرها.

• له العشرات من الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات العربية، مثل: المستقبل العربي، الفكر العربي، الطريق، الهدف، الوحدة، شؤون عربية، السياسة الدولية، الديمقراطية، مستقبل العالم الإسلامي، الكاتب الفلسطيني، المنار، صامد الاقتصادي، الكرمل، الملف العربي الأوروبي.. وغيرها.

• له العديد من اللقاءات التليفزيونية، في بعض القنوات الفضائية المصرية والعربية.

• له العديد من المقالات المنشورة على مجموعة من المواقع، على شبكة المعلومات الدولية (Internet).

معلومات الاتصال

جمهورية مصر العربية ـ القاهرة
ص.ب. (2105)، العتبة (11511)
هـــاتف: 00202 5730539
00202 5730619
فـاكس: 00202 7745663
محمول: 002012 4916980
البريد الإلكتروني: maaloumh@ie-eg.com